



مواجهات غزة التي زادت من تعقيدات الشرق الأوسط، ضاعفت قناعة الرئيس الأميركي باراك أوباما بأن الحل شبه الوارد المتاح لكثرة الأزمات هذه هو عبر المفاوضات والتوصل إلى تسويات تضمن المصالح الأميركية في هذه المنطقة الساخنة والمعقدة من العالم.

وقد تكون واشنطن وجدت في اشتعال النار فجأة في غزة مدخلًا جيداً لتهيئة ظروف ناجحة لهذه المفاوضات. فالصفقة التي تلقاها نتنياهو تنذر بخسارته الانتخابات المقررة في شهر كانون الثاني المقبل، ما يعني ازاحة عائق اساسي كان يعمل على عرقلة المسار التفاوضي مع إيران.

وفي مؤتمره الصحفي الأول بعد فوزه بولاية ثانية، قال الرئيس الأميركي صراحة أنه يرغب بصدق في التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة مع إيران.

وهذا الكلام الذي دشن به الرئيس الأميركي مرحلة ما بعد تجديد ولايته، جاء متراجعاً مع الأجواء التي روجتها الأوساط الدبلوماسية الأميركية بأن مرحلة التحضير للتسوية الكبرى قد بدأت فعلياً.

وإذا كانت مواجهات غزة تحمل في طياتها جوانب كثيرة من الخيوط المتشابكة للصراع الإقليمي الحاصل، وتدخل الألوان بعضها ببعض، إلا أن خطوط تسوية "وقف إطلاق النار" التي ستعلن، إضافة إلى الأطراف المشاركة فيها، ستعطي صورة أولية للتصور المرتقب حول التسوية مع إيران.

فالرئيس الأميركي باشر إعادة ترتيب سياساته الخارجية ومجلس الأمن القومي، وتعيين بديلين عن وزيري الخارجية هيلاري

كلينتون والدفاع ليون بانيتا. وفيما يرث ثقل الأزمة الاقتصادية على خطط البيت الأبيض بدا أن أوباما يعول على فتح أسواق إيران كأحد العوامل المحركة للاقتصاد الأميركي، إضافة، بالطبع، إلى الأسواق الأخرى مثل سوريا والعراق.

وفي التقليد الرئاسي الأميركي، إن رئيس الجمهورية يطمح خلال ولايته الأولى لتحقيق إنجازات ترضي الشارع الأميركي والقوى المؤثرة فيه بهدف ضمان حظوظ أكبر للتجديد. ووفق المسار نفسه جاء تصريح الناطق باسم الرئيس الروسي أن الرئيس الأميركي أكد قبول دعوة نظيره الروسي بزيارة موسكو.

وعلى رغم الانطباع المخادع الذي يمكن أن تعطيه خطوة تزويد تركيا بصواريخ بتربيوت، إلا أن ما يحصل قد يكون من مستلزمات التحضير الجيد للمفاوضات، إضافة إلى ذلك إعادة لملمة الوضع التركي الداخلي الذي شهد تصدعات خطيرة نتيجة ارتدادات الأزمة السورية، إن على مستوى التمرد التركي أو حتى على مستوى ارتفاع الحساسية المذهبية بين الأقلية العلوية التي تتمتع بنفوذ قوي في الجيش والقضاء وأساتذة الجامعات، وبين الأغلبية السنوية التي تحكم من خلال حزب إسلامي معندي، ويعول عليه الأميركيون في مهمتهم "تحديث" التنظيمات الإسلامية العربية.

وأن الاستقرار التركي، لا بل دور تركيا، يبقى في أولوية الاهتمامات الأميركية، جاءت خطوة "البتربيوت" وقد تلتها خطوات أخرى لاحقاً. وأن الأوساط الدبلوماسية تتحدث عن ورشة تنظيمية داخل الإدارة الأميركية تتلازم مع مرحلة "التسويات الكبرى"، جاءت استقالة ديفيد بترائيوس مدير وكالة الاستخبارات المركزية لتضع علامات استفهام كثيرة حول حقيقتها وتوقيتها وخلفياتها.

مراكز الدراسات الأميركية التي تابعت هذه الخطوة، رسمت علامة بين ما حصل وبين تحضير الفريق الرئاسي لمرحلة المفاوضات مع إيران وروسيا.

وأشارت مراكز الدراسات هذه إلى أن استقالة بترائيوس ظاهرها علاقة عاطفية، لكن باطنها خلافات قوية مع مراكز القوة الأخرى على خلفية عسكرية لمهام وكالة الاستخبارات ومحاباة طائرات الدرونز وقوات العمليات الخاصة، ما خلق أزمة كامنة بين الأجهزة الأمنية الرئيسة، مع الإشارة إلى أن بترائيوس كان شخصية مفضلة لخصوم الرئيس الأميركي من الجمهوريين، إلى درجة أن الانطباع السائد كان حول احتمال ترشيح بترائيوس لرئاسة الجمهورية من الحزب الجمهوري في مرحلة لاحقة.

لكن النقطة الأبرز كانت في نظرة بترائيوس إلى العلاقة مع إيران. ف الصحيح أن الضابط الأميركي اللامع كان صاحب التأثير في قرار وصول الملكي إلى رئاسة الحكومة العراقية، أو بمعنى أوضح تغليب الحصة الإيرانية على الحصة السعودية في العراق، إلا أنه ساهم فيما بعد في عرقلة الصفة الكبرى مع إيران، كون تمدها خارج الحدود العراقية سيجعل الأمور تصعب كثيراً على المصالح الأميركية، فيما لا يزال بترائيوس ينفونها في العراق فقط سيساهم في حماية هذه المصالح.

ويكشف "معهد هدسون" أن بترائيوس كان يتعاطى مع الجمهورية الإسلامية الإسلامية على أنها في حالة حرب مع الولايات المتحدة الأميركيـة كونه يعتقد أن المعضلة الكبرى تكمن في طبيعة النظام الإيراني ذاته الذي يرمي إلى إخراج الولايات المتحدة الأميركيـة من المنطقة في النهاية. ويضيف "معهد هدسون" أن بترائيوس كان يضع رئيس قوات القدس الإيرانية قاسم سليماني بمثابة العدو الشخصي له.

وانطلاقاً من هنا، هل يكون إخراج بترائيوس ومن ثم إخراجه، من ضمن ترتيبات تحضير المفاوضات مع إيران؟ على خط

موانٍ، يجري التحضير للمفاوضات مع موسكو، والتي ستشكل الأزمة السورية أحد المداخل لملف متشابك ومعقد بدءاً بنظام الدفاع الصاروخي لحلف الناتو على أراضي بولندا وتشيكيا، مروراً بعضوية روسيا في منظمة التجارة الدولية، وصولاً إلى الشرق الأوسط.

قبول موسكو بفرض عقوبات على إيران لم يوقف العمل بالبرنامج النووي، كما أن ترحيب بوتين ببقاء قوات حلف الناتو في أفغانستان يعكس سلباً على بقاء القوات الأمريكية بالقرب من الحدود الروسية واضطرارها إلى التصدي لإرهاب المجموعات الإسلامية المتطرفة، كما أن بوتين طرد وكالة التنمية الدولية الأمريكية من روسيا وجمد العمل بالقانون الأميركي لعام 1992 القاضي بالخلص من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يدفع واشنطن إلى التفاوض حول معاهدة نووية بشروط جديدة لا تبدو حظوظها مرتفعة. كما أن روسيا لا تريد خفض وتيرة مبيعاتها من الأسلحة إلى الشرق الأوسط.

وفي المحصلة، إن أبواب التفاوض التي تحضر واشنطن لفتحها على طهران وموسكو، لا تبدو سهلة، لا بل على العكس، على رغم من أن إدارة أوباما لا ترى سبيلاً مقبولاً لضمان مصالحها في المنطقة إلا عبر انجاز تسويات كبرى في ظل أزمة اقتصادية تخنقها.

من هنا، فإن مواجهات غزة تشبه إلى حد بعيد تعقيدات المنطقة لناحية تداخل الخيوط وتضارب المصالح، ما يستوجب قراءة متأنية لقرار وقف إطلاق النار الذي لا بد من أن يصدر.

المصدر: الجمهورية

المصادر: